البورصة تهبط عند الإغلاق وسط صعود وتيرة التداولات

انخفضت المؤشرات الكويتية جماعياً في ختام جلسة أمس الثلاثاء، حيث هبط المؤشر العام 0.81 بالمائة، وتراجع الأول 1.05 بالمائة، وانخفض المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" بنسبة 0.12 بالمائة و0.69 بالمائة على الترتيب.

وزادت سيولة البورصة 34.7 بالمائة لتصل إلى 33.4 مليون دينار مقابل 24.79 مليون دينار بالأمس، كما ارتفعت أحجام التداول 12.2 بالمائة لتصل إلى 190.65 مليون سهم مقابل 169.99 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات هبوطاً يتصدرها السلع الاستهلاكية بانخفاض قدره 3 بالمائة، بينما ارتفعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 5.51 بالمائة. وجاء سهم "امتيازات" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 17.76 بالمائة، فيما تصدر سهم "كامكو" القائمة الخضراء مرتفعاً بنحو 10.66 بالمائة. وحقق سهم "الكويت الوطني" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 7.45 مليون دينار متراجعاً 0.98 بالمائة، بينما تصدر سهم "أرزان" نشاط الكميات بتداول 17.63 مليون سهم مرتفعاً 0.76 بالمائة.

للقطاع المصرفي في دولة الكويت

الهاشل: الانتهاء من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني

د. محمد الهاشل

حرصًا من بنك الكويت المركزي على تعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع، والسعي المتواصل للاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي، أعلن بنك الكويت المركزي عن الانتهاء من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت، والذي يهدف إلى وضع إطار متكامل للتعامل مع المخاطر السيبرانية (Cyber Resilience) وذلك للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل الذي أشار إلى أن هذا المشروع يأتي نتيجة لجهود متواصلة من فريق عمل أمن المعلومات للقطاع المصرفي برئاسة بنك الكويت المركزي وعضوية البنوك الكويتية، بهدف تعزيز حصانة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر السيبرانية، وتنسيق الجهود لترسيخ مستويات الحماية من تلك المخاطر.

ويضم الإطار الاستراتيجي ستة مبادرات متكاملة، تمحورت أولى تلك المبادرات حول وضع آلية عمل لفريق أمن المعلومات للقطاع المصرفي وتحديد منهجية العمل والاختصاصات التفصيلية لمهام أعضاء الفريق ومسؤولياتهم، في إطار سرية وخصوصية المعلومات والبيانات وضمان عدم تضارب المصالح.

كما أشار الدكتور الهاشل إلى أن المبادرة الثانية المتعلقة بإعداد وتجهيز استراتيجية وخطة للأمن السيبراني للقطاع المصرفي قد وضعت المبادئ الأساسية للتعامل مع المخاطر السيبرانية التي تشتمل على تحديد متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وإدارة الأزمات والاستجابة للحوادث السيبرانية والتعافي منها وكذلك التعاون وتبادل المعلومات السيبرانية، بالإضافة إلى التحسين والتطوير المستمر ورفع مستوى النضج المؤسسي في مجال الأمن السيبراني.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الثالثة التي اشتملت على وضع دليل متطلبات ومعايير أمن المعلومات الواجب الالتزام بها من قبل البنوك المحلية، فهي من بين أهم مراحل المشروع، إذ يقدم هذا الدليل على نحو دقيق ومفصل الضوابط الأمنية الأساسية التي يجب الالتزام بها بحد أدنى، وتغطي محاور الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والضوابط المتعلقة بتأمين البنى التحتية التكنولوجية والعمليات، بالإضافة إلى التعامل مع الأطراف الخارجية وحماية أنظمة الدفع الإلكترونية.

ووفقا للضوابط الأمنية التي تم اعتمادها في دليل الحد الأدنى لمتطلبات ومعايير أمن المعلومات، يتعين على البنوك المحلية تقديم خطة تقييم جاهزية القطاع للتصدي للهجمات السيبرانية المحتملة، بعد أن تم استحداث آلية لعمل التقييم الذاتي والامتثال للضوابط وتقييم المخاطر الكامنة وتحديث سجل المخاطر، بهدف الارتقاء بمستويات الحماية في مجال الأمن السيبراني للقطاع المصرفي عامة.

كما يضع الإطار الاستراتيجي خطة لإدارة الأزمات المرتبطة بالهجمات السيبرانية في القطاع المصرفي وآلية لتنفيذها وإدارتها، وذلك بهدف رفع كفاءة الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وتعزيز مرونتها في الاستجابة للمخاطر السيبرانية، وتضمن كذلك تصورا شاملاً لخطة إدارة الأزمات السيبرانية وآلية التبليغ عن الحوادث السيبرانية المسببة لتلك الأزمات، والإجراءات الواجب اتخاذها للاستجابة لتلك الهجمات السيبرانية، وقد تضمنت كذلك وضع مصفوفة لقياس أثر المخاطر المحتملة وذلك للاسترشاد بها عند تنفيذ آلية التعامل والإبلاغ والتنسيق بين البنوك فيما يتعلق بالحوادث السيبرانية.

كما أوضح الدكتور الهاشل أن من بين المبادرات التي اشتمل عليها الإطار الاستراتيجي، وضع آلية للتعامل والإبلاغ وتبادل المعلومات بين البنوك عن الحوادث والتهديدات السيبرانية وذلك وفق أعلى المعايير والمقاييس العالمية، كما يتضمن إنشاء منصة آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية.

ويأتي هذا الإنجاز في سياق رؤية بنك الكويت المركزي لصياغة المستقبل في القطاع المصرفي والمالي في الكويت، والتي أطلقها في المؤتمر المصرفي العالمي الذي عقده مؤخراً، لمناقشة فرص المستقبل وتحدياته، حيث وجه البنوك إلى العمل على بناء استراتيجية متكاملة للسنوات الخمس القادمة ومن بينها تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني لتوفير الحماية للقطاع المصرفي وترسيخ الاستقرار المالي.

واختتم المحافظ بتوجيه الشكر إلى البنوك الكويتية على تعاونها في تطوير الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

في ديسمبر 2019 بزيادة 4.3 بالمئة سنوياً

«بيتك»: ارتفاع إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية إلى 38.4 مليار دينار

- التسهيلات الشخصية تشكل 42.8 بالمئة من الائتمان بقيمة 16.4 مليار دينار
- 10.9 مليار دينار حصة قطاعي العقار والإنشاء بنمو سنوي 6.6 بالمئة

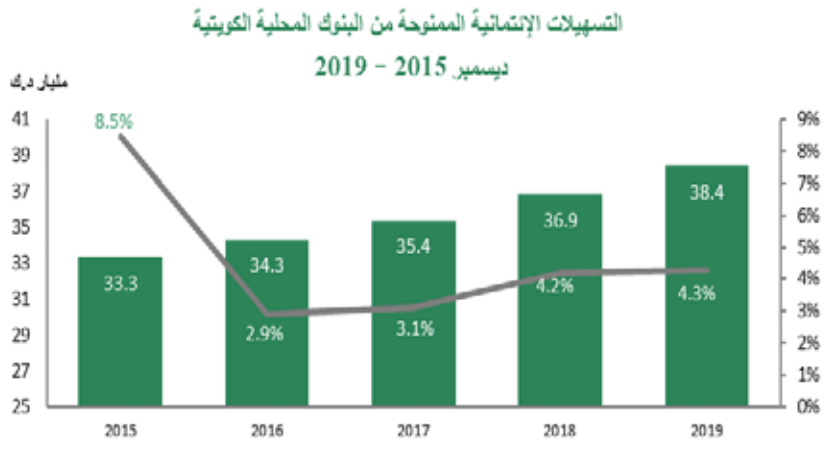

قال تقرير بيت التمويل الكويتي "بيتك" عن تطور النشاط الائتماني في الكويت – ديسمبر 2019 ، وفيما يخص إجمالي التسهيلات الائتمانية : ارتفع الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي بنهاية عام 2019 بنسبة 4.3% وفق آخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، إذ يبلغ الائتمان الممنوح 38.4 مليار دينار في ديسمبر 2019 مقابل حوالي 36.9 مليار دينار في نفس الشهر من 2018. في الوقت الذي مازالت الودائع تنمو بمعدلات أقل بلغت 0.3% في ديسمبر 2019 على أساس سنوي.

ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 0.5% بنهاية ديسمبر على أساس شهري مقارنة مع 38.3 مليار دينار في نوفمبر 2019.

ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية على أساس سنوي بحوالي 618 مليون دينار أي بنسبة 3.9% مقارنة بنهاية عام 2018، ويصل حجمها إلى 16.4 مليار دينار في ديسمبر 2019، وارتفع الائتمان الممنوح إلى قطاعي العقار والإنشاء للمرة الأولى بأعلى قيمة بين القطاعات، مرتفعاً بحوالي 677 مليون دينار بما نسبته 6.6% مقترباً من 10.9 مليار دينار، فيما ارتفع الائتمان الممنوح لقطاعات "أخرى" بحوالي 201 مليون دينار أي بنسبة 7.7% وبلغ الائتمان الممنوح لهذه القطاعات 2.8 مليار دينار (تمثل 7.3% من إجمالي الائتمان). يليه الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك بنمو بلغ حوالي 98 مليون دينار بنسبة 9.1% وهي الزيادة الثانية فقط خلال حوالي ثلاثة أعوام مضت واصلت فيها معدلات تراجع، وارتفعت أرصدة الائتمان إلى النفط الخام والغاز بنمو قدره 36 مليون دينار أي بنسبة 2.1% وهي أول زيادة بعد تراجع استمر لستة شهور متواصلة، وارتفع الائتمان لقطاع الصناعة بنمو بلغ حوالي 35 مليون دينار أي بنسبة 1.8% متخطياً 2.1 مليار دينار (تمثل 5.2% من إجمالي الائتمان). وارتفع أيضاً الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنحو 1.8 مليون دينار أي بنسبة نمو 10.4% على أساس سنوي.

وقد تراجعت التسهيلات الموجهة لقطاع التجارة وإلى قطاع الخدمات العامة على أساس سنوي أيضاً، وبلغت قيمة التراجع نحو 91 مليون دينار و2.1 مليون دينار، بنسبة تراجع بلغت 2.7% و1.8% على التوالي.

تشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، وتشكل حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية 42.8% من إجمالي الائتمان الممنوح في ديسمبر من 2019 منخفضة بشكل طفيف عن حصتها البالغة 42.9% إلى إجمالي الائتمان في نهاية 2018، في حين ارتفعت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معاً إلى 28.4% من إجمالي الائتمان الممنوح في ديسمبر 2019، مقارنة مع 27.7% لنفس الشهر من 2018، بالتالي ارتفعت حصة القطاعات الثلاثة الى 71.1% من إجمالي الائتمان الممنوح بنحو طفيف مقابل 70.7% لنفس الشهر من 2018. وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع.

النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، والتي تراجعت حصتها إلى 72.8% من التسهيلات الشخصية في ديسمبر 2019 مقارنة مع 74.1% في ديسمبر 2018، بينما شكل النوع الثاني من حيث حجم التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، انخفضت حصتها إلى 16% من التسهيلات الائتمانية الشخصية بشكل محدود مقابل 16.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية في ديسمبر 2018.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 8.8% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في ديسمبر 2019 أعلى من حصتها التي مثلت 6.7% في نفس الشهر من 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. ومازالت القروض الشخصية الأخرى تشكل نحو 2.4% من التسهيلات الائتمانية الشخصية بزيادة طفيفة مقابل 2.3% في ديسمبر 2019 على أساس سنوي.

«غرفة التجارة»: نسخر كافة الإمكانيات لليابان من أجل دعم الاقتصاد الكويتي

استقبل طارق بدر سالم المطوع – رئيس الجانب الكويتي للجنة الكويتية اليابانية لأصحاب الأعمال ورئيس لجنة المشاريع العامة والاسكان في غرفة تجارة وصناعة الكويت، ماساتو تاكاأوكا سفير اليابان لدى دولة الكويت، حيث حضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح – مدير عام الغرفة.

وفي بداية اللقاء ، أوضح المطوع أن متانة العلاقات التاريخية الكويتية اليابانية في جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والعلمية جعلت من اليابان شريك استراتيجي للكويت، حيث أن اليابان تعتبر من أوائل الدول المستوردة للنفط الكويتي وكذلك ساهمت بشكل كبير في إنشاء محطات الطاقة، ناهيك عن القطاعات الحيوية الأخرى كوسائل النقل ، المقاولات والبنى التحتية وغيرها من القطاعات، وأضاف أنه توجد مجالات عديدة ممكن التعاون من خلالها كالتعليم، البيئة، وكذلك مجال الشركات الصغيرة ومتوسطة بكون اليابان من الدول المتقدمة في هذا المجال من خلال اشراكها في الصناعات الكبرى واسهامها في الناتج القومي الاجمالي، وقد أعرب عن أمله في أن تستفيد دولة الكويت من الخبرات اليابانية في ظل تخصيص حكومة البلاد 2 مليار دينار كويتي لدعم المشروعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة، حيث أكد المطوع استعداد الغرفة في تسخير كافة امكاناتها المتاحة الى الجانب الياباني التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصاد الكويتي والياباني الذي يشكل عنصراً هاماً في العلاقات الثنائية المشتركة.

ومن جانبه شكر السفير الياباني الغرفة على حُسن الاستقبال في زيارته الأولى لها بعد تقديم اوراق اعتماده مؤخراً، وأضاف أن يهدف الى استكمال ما بذله السفراء السابقون من جهود حثيثة في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين في كافة المجالات، مؤكداً على اهتمام حكومة بلاده بدولة الكويت باعتبارها بلد صديق وشريك استراتيجي هام ، وقد تمثل ذلك بعدة مواقف انسانية من خلال مساندة دولة الكويت لليابان خلال كارثة موجات المد العالية (تسونامي) التي ضربت اليابان في عام 2011 من خلال تقديم منحة 5 مليون برميل نفط بالاضافة الى منح ما يعادل 40 مليار ين ياباني لبناء المركز العلمي (أكوامارين)، وقد أعرب عن أمله بمزيد من التقدم والازدهار للعلاقات المشتركة بين البلدين على كافة الأصعدة والمستويات.

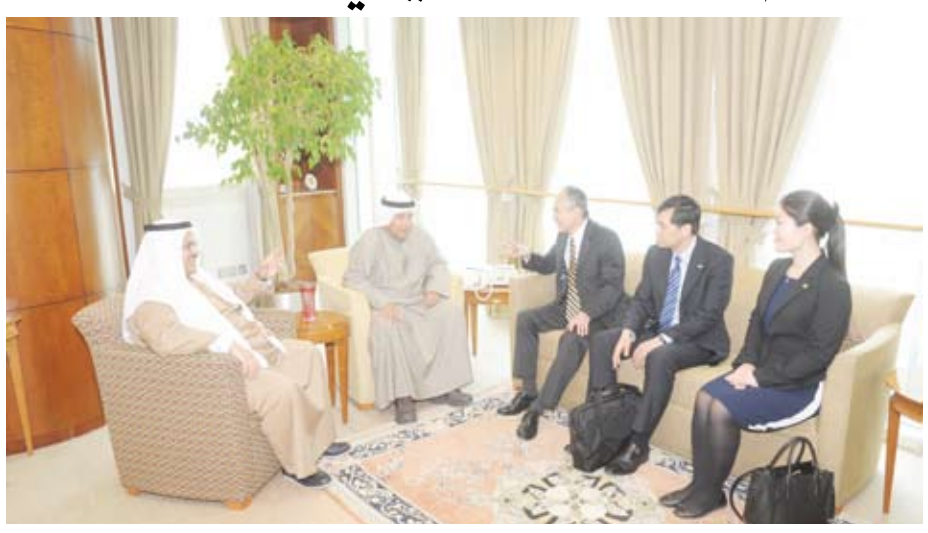

جانب من اللقاء

«الاحصاء» تؤكد أهمية تطوير الإحصاءات الرسمية عبر منهجيات جديدة

اكد المدير العام للادارة المركزية للاحصاء بالانابة عادل خدادة أمس الثلاثاء اهمية تطوير الاحصاءات الرسمية من خلال تبني منهجيات جديدة لتوظيف المستجدات التقنية الحديثة.

وقال خدادة في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مشاركته في المنتدى الاحصائي الخليجي الثاني الذي بدأت اعماله امس الاثنين بمسقط ان "توظيف تلك المستجدات التقنية بالعمل الاحصائي سيخدم دعم القرار واستشراف التوقعات للقطاعات المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على توظيف تقنيات الذكاء الصناعي".

واضاف ان "انعقاد المنتدى الاحصائي الخليجي الثاني يعكس واقع التغيير والتطور الذي يشهده العمل الاحصائي والمعلوماتي الرسمي في دول مجلس التعاون الخليجي ويعبر عن حرص الاجهزة الاحصائية والمعلوماتية الخليجية على مواكبة عصر الثورة الصناعية الرابعة والاستفادة من معطياتها في الحراك العالمي وتوظيفها في تطوير الاحصاءات الرسمية".

واوضح خدادة ان المنتدى يهدف الى رفع قدرات وكفاءات ومهارات العاملين في الحقل الاحصائي والمعلوماتي من خلال توظيف التقدم التقني في تطوير حلول تقنية احصائية ابتكارية لبعض القطاعات التنموية الرئيسية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واكد اهمية تبادل التجارب والخبرات وفتح مجالات للحوار مع المهتمين بتطوير العمل الاحصائي والمعلوماتي لتعزيز المبادرات والابتكارات في مختلف المجالات الاحصائية.

واشار خدادة الى ان المنتدى يجمع اطراف العمل الاحصائي من منتجي ومستخدمي البيانات بمشاركة الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومركز الاحصاء الخليجي والقطاع الاكاديمي.

عادل خدادة

للمرة الخامسة.. استمر على قمة خدمة العملاء لعقد من الزمان

«بوبيان» الأفضل في خدمة العملاء على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية

واصل بنك بوبيان تربعه على قمة خدمة العملاء في الكويت من خلال حصوله على جائزتين من مؤسسة " سيرفس هيرو " العالمية المتخصصة بقياس مستوى رضاء العملاء وهما جائزة المركز الأول في خدمة العملاء على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في الكويت وذلك للمرة الخامسة بالإضافة الى جائزة أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء للعام العاشر على التوالي منذ عام 2010 كما حصل ايضا على جائزة الافضل اسلامياً لعقد كامل .

وقال نائب الرئيس التنفيذي عبدالله التويجري تعقيباً على استمرار البنك على قمة خدمة العملاء " منذ عشر سنوات عندما فزنا بالجائزة للمرة الاولى كان التحدي الرئيسي لنا هو كيفية الاستمرار على هذا المستوى والحفاظ على مستويات الخدمة المميزة التى يطمح لها عملاءنا ".

واضاف " كلنا يعرف ان الوصول الى القمة ربما يكون سهلا الا ان الحفاظ عليها امر صعب وفي بعض الاحيان شبه مستحيل ، الا اننا بحمد الله وقدرات مواردنا البشرية وثقة عملاءنا نجحنا في الحفاظ على القمة " .

وأكد التويجري ان اكثر ما ميز بوبيان انه على الرغم من ارتفاع نسبة عملاءه وزايدتهم المستمرة الى ان مستويات الخدمة لديه لم تنخفض او تتأثر نتيجة هذه الزيادة التى دائما ما يقابلها تحدي جديد للموظفين للحفاظ على نفس مستويات الخدمة .

واوضح التويجري ان خدمة العملاء مفهوم راسخ وجزء من ثقافة البنك لانه معروف ان الجميع لديه نفس المنتج والخدمة ولكن التميز والابداع يكون في الخدمة والكيفية التى يتم التعامل بها مع العملاء خاصة في الكويت التى يرتفع فيها توقعات العملاء .

وأضاف أن خدمة العملاء تتطلب من جميع العاملين في البنك الاستمرار في تقديم أعلى مستويات الخدمة مع تطويرها بصورة مستمرة تحافظ على ثقة العملاء وتمنحهم دائما الافضلية مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى مشيرا إلى ان التحديات التي تتعلق بخدمة العملاء تزداد يوما بعد يوم وتضع على عاتق مختلف إدارات البنك مسؤوليات جديدة.

مسؤولو البنك وسيرفس هيرو في لقطة جماعية